مقالات

أيهما يسبق الآخر ويتحكم فيه : الإصلاح السياسي أم الاقتصادي ؟

قراءة في الاقتصاد السياسي التركي

د. إبراهيم البيومي غانم*

هل الإصلاح الاقتصادي شرط ضروري ولازم للإصلاح السياسي ويجب أن يسبقه أم إنه لا علاقة بين الأمرين ؟ . التجارب المقارنة تفيد بأن هناك أكثر من إجابة وأكثر من طريقة لضبط علاقة الإصلاح السياسي بالإصلاح الاقتصادي .

وتعد تركيا في ظل حكومة العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان أحدث إجابة على السؤال المطروح وتؤكد على إمكانية الجمع بنجاح بين الإصلاحيين السياسي والاقتصادي ، إذ تشير البيانات التي أصدرها معهد الدولة التركي للإحصاء عن أحوال الاقتصاد سنة ٢٠٠٥ إلى أن ثمة طفرة كبيرة حققها الاقتصاد التركي خلال السنوات القليلة التي مضت ، منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في البلاد برئاسة رجب طيب أردوغان بعد فوزه في الانتخابات العامة في نوفمبر عام ٢٠٠٢ . ومن أبرز هذه البيانات خمسة أرقام ذهبية - كما يطلق عليها - وهي تقارن في مجملها بين ما كان عليه حال

* خبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية - مصر .

الاقتصاد سنة ٢٠٠٢ وما أصبح عليه سنة ٢٠٠٥ ، وهذه الأرقام هي :

١ ـ ـ انخفاض معدل التضخم من ٧٠ ٪ إلى ٣٦,٧ ٪ سنة ٢٠٠٥ .

٢ ـ ـ ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي من ٢٥٠٠ دولار إلى ٥٠٠٠ دولار سنة ٢٠٠٥ .

٣ ـ ارتفاع قيمة الصادرات التركية للخارج من ٣٦ مليار دولار سنة ٢٠٠٢ إلى ٧٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٥ .

٤ ـ زيادة معدل النمو في الاقتصاد القومي من ٥ . ٨٪ وهي النسبة التي كانت متوقعةلسنة ٢٠٠٥ إلى ٧ . ٦٪وهي النسبة التي تحققت فعلاً في السنة المذكورة .

٥ ـ تسديد ١١ مليار دولار من الديون التركية المستحقة لصندوق النقد الدولي ، بعد أن كان تسديد فوائد الدين هو أمل الحكومات السابقة ، وقد ورثت حكومة العدالة والتنمية ١٥٠ مليارًا من الدولارات ديونًا خارجية مستحقة السداد بفوائد سنوية باهظة .

وإلى جانب تلك الأرقام ، ثمة أرقام وإحصاءات أخرى لا تقل عنها أهمية في دلالتها على نجاح السياسة الاقتصادية للحكومة التركية التي يقودها حزب العدالة والتنمية . وتشير هذه الأرقام إلى جوانب مختلفة من الإنجازات على الصعيد الاجتماعي ، ورعاية الفئات الأكثر فقرًا والأقل نصيبًا من الدخل القومي ، ومن أهم هذه الأرقام مثلا :

١ ـ ارتفاع عدد العمال الذين تشملهم مظلة التامينات الاجتماعية من ٥,٢٠٠,٠٠٠ عامل سنة ٢٠٠٢ إلى ٦,٩٠٠,٠٠٠ عامل سنة ٢٠٠٥ .

٢ ـ في الشتاء الماضي ـ حيث كان المناخ يتسم بالبرودة الشديدة ـ تم إرسال فحم للتدفئة إلى ١,٨٠٠,٠٠٠ أسرة تركية .

٣ ـ تثبيت معدل البطالة عند مستوى ١٠٪ سنة ٢٠٠٥ .

٤ ـ في اليوم الأول من العام الدراسي ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ ، دخل التلاميذ مدارسهم وعلى مقعد كل منهم كتبه مجانًا لأول مرة .

٥ ـ بلغ نصيب المرأة من القوى العاملة التركية ٥,٧٠٠,٠٠٠ امرأة عاملة بنسبة ٢٤,٨ ٪ من إجمالي قوة عمل يقدر حجمها بـ ٠,٢٢٠,٦٤٠ في تركيا حسب إحصاءات ٢٠٠٥ .

٦ ـ قبل وصول حزب العدالة والتنمية كانت السجون مليئة بسجناء الرأي ، واليوم لا يحاكم أحد بمثل هذه التهمة .

٧ـ احتلت تركيا المركز ١٧ بين أكبر دول العالم في حجم الاقتصاد ، طبقًا لتقرير صادر عن مجلة بولتان التركية في عددها رقم ٣٣ .

ثمة طريقتان لفهم دلالات مثل تلك الأرقام: الأولى هي وضعها في مقارنة مع أحوال الاقتصاد في دولة أخرى تتشابه ظروفها مع

ظروف الاقتصاد التركي خلال السنوات الأخيرة والثانية هي مقارنة تلك الأرقام نفسها مع أحوال الاقتصاد التركي ذاته في السنوات السابقة على وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة . وإذا نحينا الطريقة الأولى جانبًا لاعتبارات تتعلق بتوافر الحالة الأخرى المطلوب مقارنتها بتركيا ، فإن تطبيق الطريقة الثانية يوضح لنا الآتي :

أولاً : بالنسبة للناتج القومي الإجمالي ، كانت آخر بيانات معهد الإحصاءات الحكومي التركي في عام ٢٠٠١ تؤكد أن إجمالي الناتج القومي قد انخفض بنسبة ٤,٩ ٪ ، وهو أسوأ أداء للاقتصاد التركي منذ عام ١٩٤٥ ، وأظهرت هذه البيانات أن الانكماش الاقتصادي كان أسوأ بكثير من المتوقع ، حيث كانت توقعات الحكومة وصندوق النقد تشير إلى أن معدل الانكماش في إجمالي الناتج القومي سيبلغ ٨,٥٥ ٪ فقط .

وجاء هذا الانكماش الكبير بسبب الأزمة المالية الخانقة التي ضربت تركيا في نوفمبر عام ٢٠٠٠ وأدت في فبراير ٢٠٠١ إلى انهيار برنامج التصحيح الاقتصادي السابق الذي كانت تطبقه الحكومة بمساعدة صندوق النقد الدولي لخفض التضخم ، وإلى تعويم الليرة التركية التي هبطت قيمتها إلى أكثر من ٥٠ ٪ .

مع حكومة العدالة والتنمية أخذ منحنى الناتج القومي يتجه نحو الصعود ، ووصل كما ذكرنا إلى معدل نمو ٧,٦ ٪ طبقًا لآخر إحصاءات صدرت عن معهد الإحصاء الحكومي لسنة ٢٠٠٥ .

ثانيًا : بالنسبة لحجم التجارة الخارجية ، كانت بيانات مكتب الإحصاء الحكومي تشير إلى تراجع حجمها عام ٢٠٠١ بنسبة ١٠,٦ ٪ مقارنة مع عام ٢٠٠٠ حيث وصل العجز فيه إلى ٢٦,٧٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ ، ومن ثم فإن نسبة تراجع العجز في ميزان التجارة كانت قد وصلت إلى ٦٢,٣٢ ٪ (بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١) .

وخلال سنوات حكم العدالة والتنمية ارتفعت قيمة الصادرات التركية من ٣٦ مليار دولار سنة ٢٠٠٢ إلى ٤٧ مليار سنة ٢٠٠٣ ، فإلى ٦٣ مليار سنة ، حتى وصلت ٧٣,٤ مليار دولار سنة ٢٠٠٥ . ولم تكن زيادة قيمة الصادرات كميةً فحسب ، وإنما تشير الإحصاءات إلى أنها زيادة نوعية أيضًا ، ومن ذلك مثلاً : أن تركيا باتت تصدر ثلاثة أرباع صناعاتها المتعلقة بالسيارات إلى دول الاتحاد الأوربي بقيمة ٦٤١ . ٣ مليون دولار حسب إحصاءات شهر يناير ٢٠٠٦ وقد زاد حجم تبادلها التجاري مع دول الاتحاد الأوربي بنسبة ٨٪ سنة ٢٠٠٥ مقارنة بسنة ٢٠٠٤ ، متخطية بذلك دولاً مثل كوريا الجنوبية وكندا في قائمة الشركاء الرئيسيين للاتحاد ، وأضحت على مقربة من اليابان كأكبر شريك يصدر للاتحاد الأوربي . وفي معرض نورمبرج التجاري الدولي رقم ٣٣ الذي جرى تنظيمه في مارس الماضي ، أصبحت تركيا منافسًا قويًا لإيطاليا في

قطاع صناعة وتسويق الأسلحة الصغيرة . وعلى صعيد التبادل التجاري مع العالم العربي ارتفعت الصادرات التركية بنسبة ٢٨ ٪ عام ٢٠٠٥ ، ووصلت قيمتها لأول مرة إلى ٩,٦ مليار دولار ، وهو مؤشر قوي على حدوث نقلة مهمة في العلاقات الاقتصادية التركية العربية التي ظلت في الحدود الدنيا منذ عقود طويلة .

ثالثًا : بالنسبة لقضية الديون ، كانت هذه القضية هي الأخطر طوال العقود الماضية ، وزادت خطورتها نتيجة القروض الجديدة التي قدمها صندوق النقد الدولي لحكومة أجاويد في محاولة لانتشال الاقتصاد التركي من محنته . وقد كان إجمالي الدين العام في نهاية العام ٢٠٠١ حوالي ١٨٠ مليار دولار ، مرتفعًا من ١٦٤ مليار دولار في حزيران (يونيو) من العام ذاته ، وبلغ مجموع الفوائد والديون المستحقة التي دفعتها تركيا خلال سنة ٢٠٠١ ومطلع سنة ٢٠٠٢ نحو ٨,٥ مليار دولار ، منها ٢,٤٠٠ مليار دولار عن الديون المستحقة خلال الشهور العشرة الأولى من عام ٢٠٠١ ، فيما حسم صندوق النقد مبلغ ٦,١ مليار دولار من القرض الذي وافق الصندوق على تقديمه سنة ٢٠٠٢ بقيمة ١٦ مليار دولار ، كما بلغت مصروفات الفوائد خلال العام ٢٠٠١ نحو ٢٢,٦ ٪ من إجمالي الدخل القومي مقابل ١٦,٢ ٪ عام ٢٠٠٠ .

وقبل العدالة والتنمية كانت تركيا أكبر مدين لصندوق النقد الدولي ، ولكن طبقًا لآخر إحصاءات رسمية تمكنت الحكومة من تسديد ١١ مليار دولار من أصل الديون الخارجية المستحقة ، لتخرج بذلك من عنق الزجاجة الذي ظلت مصورة فيه وغير قادرة على تجاوز سداد قيمة خدمة الديون الخارجية .

رابعًا : بالنسبة لمتوسط دخل الفرد من الناتج القومي ، كانت الأزمة الاقتصادية الحادة التي مرت بها تركيا في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ قد أدت إلى انخفاض في متوسط دخل الفرد ليصل إلى ٢١٨١ دولار سنويًا في عام ٢٠٠١ . ووفقًا لتقديرات رسمية في ضوء نتائج الإحصاء العام للسكان الذي جرى في (أكتوبر) من عام ٢٠٠٠ ، فإن هذا المتوسط قد ارتفع خلال عام ٢٠٠١ بمقدار ٤٦ دولارًا فقط ليصل إلى ٢٢٢٧ دولارًا في ضوء الزيادة المتوقعة في عدد السكان . وقد أدى انخفاض معدلات الدخل ، وانخفاض قيمة الليرة لأكثر من النصف سنة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢ إلى أن فقد الأتراك نصف مدخراتهم ، وأدى إلى زيادة تفاقم ظاهرة الفقر وزيادة عدد الفقراء بشكل كبير .

وهذا ما أكدته دراسة لأكبر اتحاد للعمال في تركيا جاء فيها : إن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها تركيا تركت انعكاسات خطيرة على النسيج الاجتماعي بل والسياسي بعد أن تسببت في زيادة عدد الأتراك تحت خط الفقر إلى ٣٥ مليونًا وهو ما يشكل أكثر من ٥٠ ٪ من عدد السكان ، وزادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل مريع

واليوم تتحدث إحصاءات معهد الدولة عن أن متوسط دخل الفرد قد بلغ ٥,٠٠٠ دولار سنويًا أي إنه قد تضاعف خلال أقل من أربع سنوات من حكم العدالة والتنمية .

خامسًا : بالنسبة لعائدات السياحة ، كان قطاع السياحة في تركيا قد أصيب بأضرار بالغة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة ، وأوضحت بيانات حكومية تركية آنذاك أن عائدات السياحة بلغت إجمالا ٧,٨٢ مليار دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى لعام ٢٠٠١ منخفضة بشكل كبير عن التوقعات . ووفقًا للإحصاءات الرسمية زار تركيا في عام ٢٠٠١ نحو ١١,٦ مليون سائح ، ومنذ لجأت تركيا إلى تعويم الليرة في أوائل عام ٢٠٠١ هبطت العملة إلى نصف قيمتها تقريبًا أمام الدولار ، مما جعل البلاد مقصدًا رخيصًا للسياح ، وخاصة من بريطانيا وألمانيا .

وبينما استقبلت تركيا حوالي ١٤ مليون سائح في عام ٢٠٠٢ لتصل بذلك عائدات البلاد بالعملة الصعبة من السياحة إلى عشرة مليارات دولار أو أكثر ، تشير إحصاءات ٢٠٠٥ ، إلى أنها استقبلت ٢١ مليون سائح ، بعائدات قيمتها ١٤ . ٩ مليار يورو(ما يقرب من ١٦ مليار دولار) . وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة بمقدار ٣ مليارات دولار ، ليحتل المرتبة الثانية بعد قطاع السيارات .

ما أردنا قوله هو : إن نجاح السياسة الاقتصادية التركية التي طبقتها حكومة العدالة والتنمية منذ مجيئها إلى السلطة ، هو مفتاح فهم كثير من التطورات التي تشهدها تركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وإن من الخطأ كل الخطأ البدء في قراءة تلك التطورات أو محاولة فهمها انطلاقًا من اعتبارات خارجية تنسب إلى التحولات الجيوستراتيجية على المستوى الإقليمي بعد غزو العراق ودخول السياسة الأمريكية في مأزق كبير في المنطقة .

وفي ضوء تلك النجاحات الداخلية يمكننا فهم النجاحات الخارجية للسياسة التركية ، وكما هو معلوم فإن السياسة الخارجية الناجحة هي امتداد لسياسة داخلية ناجحة ، وقد نجحت الحكومة التركية في إعادة تشكيل البنية الأساسية الداخلية ، مبتدئة بمحاربة الفساد وضربه بيد من حديد ، لتنتقل بعد ذلك إلى مرحلة البناء والانطلاق ، وتحسين الأداء الاقتصادي والإداري للدولة بشكل عام ، ورفع القدرات التنافسية للاقتصاد التركي على المستوى العالمي ، ومن ثم انتشاله من حالة التدهور والانهيار التي كان قد وصل إليها مع نهاية حكومة أجاويد عام ٢٠٠٢ وإدخاله في حالة الانتعاش والازدهار ، وبات الحديث يدور حول صعود نمر تركي كبير وانضمامه إلى التجارب الناجحة للنمور الآسيوية ، وأضحت «تركيا اليوم جديدة» ، بل إنها لم تكن في أي وقت من

تاريخها الحديث جديدة بمثل ما هي عليه اليوم.

والمشهد التركي حافل بالجديد ، بالنجاح الاقتصادي والتطور الديمقراطي في آن واحد ، وهناك بالفعل تركيا جديدة غير التي عهدناها خلال العقود الطويلة الماضية ، وعلينا أن نقرأ ما يجري هناك بدقة وبعمق ، فثمة دروس كثيرة يمكن الاستفادة منها في إصلاح أوضاعنا الداخلية وسياساتنا الخارجية . فهل آن لنا في العالم العربي أن نقرأ النموذج التركيقراءة متعمقة لنتعلم منه ، ولننهي القطيعة التي ظلت تمنع التواصل بين تركيا والعرب طيلة المراحل السابقة ، وبخاصة بعد أن أزالت متغيرات السياسة الدولية والإقليمية كل مبررات تلك القطيعة ؟

ooo